



Câmara de Comércio
Árabe Brasileira
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية



تقرير قسم الاستخبارات التسويقية

يناير حتى ديسمبر 2020

أبرز الأخبار – الميزان التجاري البرازيل-الدول العربية

الصادرات: 11477,48 مليون دولار (-6,3%)

أبرز الوجهات: الإمارات العربية المتحدة (2054,84 مليون دولار | 8,7-%) – المملكة العربية السعودية (1891,30 مليون دولار | 6,7-%) – مصر (1757,14 مليون دولار | 4,0-%).

أبرز المنتجات: السكر (2876,90 مليون دولار | 32,5+-%) – لحوم الدجاج (1992,88 مليون دولار | 11,7-%) – خام الحديد (1405,92 مليون | 22,3-%)

رقم قياسي في الصادرات إلى الدول العربية في شهر ديسمبر منذ عام 2018: السكر (342,33 مليون دولار)، والذرة (325,57 مليون)

أبرز الزيادات مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019 (الإجمالي – التباين – أبرز المنتجات المسؤولة):

الجزائر (1119,27 مليون | 16,2+-%)

السكر (682,08 مليون دولار | 7,6+-%) – الذرة (167,54 مليون دولار | 93,1+-%) – الصويا (119,03 مليون | 57244+-%)

المغرب (671,28 مليون | 43,0+-%)

السكر (404,83 مليون | 94,7+-%) – الفلفل (14,65 مليون | 12+-%) – القذائف والقنابل اليدوية والذخيرة ..الخ)

الواردات: 5364,53 مليون دولار (-23,3%)

أبرز الموردين: المملكة العربية السعودية (1577,53 مليون دولار | 33,6-%) – المغرب (1118,28 مليون | 17,4+-%) – الجزائر (770,13 مليون | 55,6-%)

أبرز المنتجات: الأسمدة (2270,51 مليون | 11,1+-%) – الوقود المعدنية (1757,01 مليون | 57,0-%) – السفن (458,18 مليون | 0 في عام 2019).

رقم قياسي في الواردات من الدول العربية في شهر ديسمبر منذ عام 2018: الألمنيوم (22,37 مليون دولار)، والسفن (458,18 مليون دولار)، والبلاستيك (37,06 مليون) والملح والكبريت والتربة.

أبرز الزيادات مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 (الإجمالي – التباين – أبرز المنتجات المسؤولة):

المغرب (1118,28 مليون | 17,4+-%)

الأسمدة (896,27 مليون | 30,5+-%)، وكيمياويات غير عضوية (80,66 مليون | 15,0+-%)

الإمارات العربية المتحدة (733,97 مليون | 32,4+-%)

سفن (458,18 مليون | 0 في عام 2019) – ملح وكبريت وتربة وحجارة..الخ (35,87 مليون | 105,4+-%) – المفاعلات والآلات والمعدات الميكانيكية (21,01 مليون دولار | 6,6+-%)

حجم المبادلات التجارية: 16842,02 مليون دولار

(-12,4%)

رصيد الميزان التجاري (فائض بالنسبة للبرازيل): 6112,95 مليون (+16,4%)



1- المشهد الاقتصادي في عام 2020

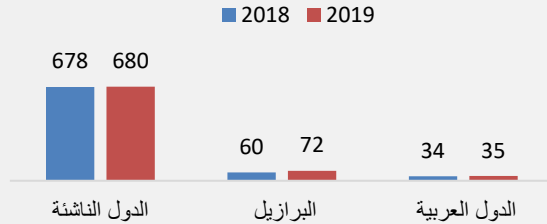
الموجة الجديدة لانتشار الفيروس من شأنها وضع حواجز تعيق تقدم النشاط الاقتصادي على المدى القصير. في حين تؤدي النتائج الإيجابية وبدء حملة التلقيح، إلى رفع مستويات الثقة وإعادة النشاط الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي على المدى المتوسط، إذ أن تلك العوامل تزيل الشعور بالقلق لدى المستثمرين الذين وضعوا مواردهم في أسواق واستثمارات قليلة الخطورة، ما أثار انخفاضاً قوياً في قيمة عملات الدول الناشئة ضمن السيناريو الدولي.

لعلَّ التباطؤ في الحقل الإنتاجي وتنشيط المحفزات المالية والنقدية من قبل العديد من الحكومات والبنوك المركزية حول العالم.. كتلك التدابير الداعمة لإعادة جدولة الديون على فترات أطول، خلقت بيئة مواتية للاقتصادات الناشئة، مع:

مراجعة تقديرات البنك الدولي بخصوص أداء الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى في عامي 2020 و2021.

	2020	2021
العالم	-4,3	4
الدول النامية	-5,4	3,3
الدول الناشئة	-2,6	5
منطقة اليورو	-7,4	3,6
دول البريكس	-1,1	6,1
أمريكا	-5,4	3,3
الصين	2	7,9
البرازيل	-4,5	3
السعودية	-5,4	2
مصر	3,6	2,7
حجم التجارة العالمية	-9,5	5
سعر النفط	-33,7	8,1

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليارات الدولارات)



إن هذه الحركة الداعمة لاقتصادات الدول الناشئة يمكن أن تتسبب بمشاركة أكبر لرأس المال العربي في المشاريع الخاصة والاستثمارات في البنية التحتية البرازيلية، وبالأخص في هذه الأخيرة، بحكم عجز التمويل الحكومي وعدم كفاية مساهمة موارد القطاع الخاص على مدى السنوات الأخيرة.

قدّر البنك الدولي نسبة الاستثمارات اللازمة لتغطية هذا العجز في البرازيل بـ 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

- السيولة العالية في السوق الدولية؛
- احتمال الحصول على أكبر عائد في الدول الناشئة مقارنة بالمخاطر المفترضة؛ و
- كون الدول الناشئة هي اليوم في وضع مالي أفضل مقارنة بما كانت عليه حين اندلاع الأزمة المالية في العقد الماضي.



الأداء والتصورات الإقليمية

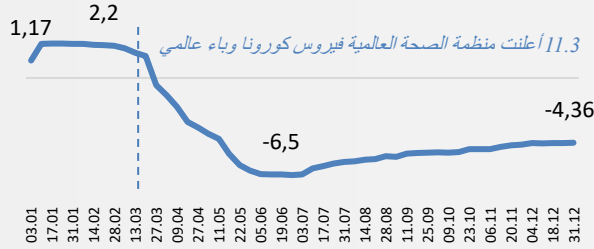
الأداء الجيد للاقتصاد البرازيلي خلال عام 2021 مشروط بمجموعة من العوامل: الالتزام بسقف الانفاق العام، والتطور الإيجابي للبيئة الاقتصادية العالمية، وإنتاج اللقاحات والبدء بإعطائها. إعادة هيكلة الأرصدة واستخدام الدخل المُدخّر خلال فترة الجائحة يمكن أن يسهم في تجاوز أزمة البطالة التي خلفتها إجراءات التصدي لوباء كوفيد-19.

ورغم كل تلك العوامل والثقة المستعادة، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين تسود الشارع البرازيلي، وخاصة مع النهاية المنتظرة للمساعدات الطارئة الممنوحة من الحكومة الفيدرالية ومما سببته ذلك من أثر على النشاط الداخلي. اليوم لا غنى عن الاستمرار بالإصلاحات الاقتصادية وعن العلامات الموثوقة للاستدامة المالية للبلاد، إذ أنها تؤثر على عملية ضبط الحسابات العامة. في حال لم يتم التقيد بما سبق، فهناك احتمال لزيادة نسب المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في البرازيل، وانخفاض أكبر في قيمة الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي.

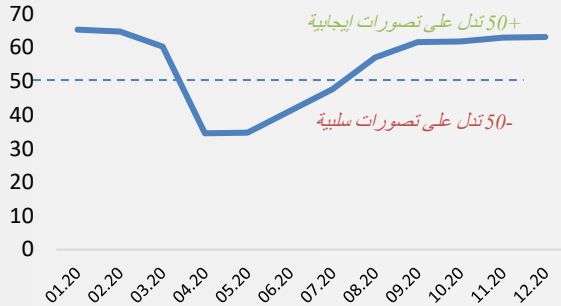
وفيما يتعلق بالدول العربية التي لا تزال تحت تأثير الوباء، فقد تكتسب بعض الاتجاهات اهتماماً خاصاً في عام 2021:

- إعطاء أهمية لموضوع ضمان الأمن الغذائي للسكان المحليين؛
 - نمو الطلب على استهلاك "لحوم من أصل نباتي"؛
 - التقدم في تطوير واعتماد التجارة الإلكترونية؛
 - زيادة المحفزات والاستثمارات في الأدوية الحلال؛
 - تنمية التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ و
 - توقيع اتفاقيات جديدة لتطبيع العلاقات التجارية بين الدول العربية وإسرائيل، على غرار الاتفاق الذي وقعته هذه الأخيرة مع الامارات العربية المتحدة. وكذلك إنهاء الحظر المفروض على قطر (بعد اتهامها بالانحياز لمصالح إيران) والذي بدأ يتحقق بالفعل مع السعودية والبحرين والإمارات ومصر.
- ومع ذلك، قد تتأثر بعض الدول العربية بالآثار السلبية على مدار عام 2021، ما يتطلب دعماً دولياً لتجاوز بعض الصعوبات نحو: الصراعات الاجتماعية، والفقر، والكوارث، والتغيرات المناخية، وتلك المتعلقة بكوفيد-19. وفي هذا السياق تحتاج دول مثل: اليمن، وسوريا، وفلسطين، ولبنان دعماً خاصاً.

تطور تنبؤات السوق المالية بخصوص نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي في عام 2020 (تباين%)



مؤشر يعكس ثقة الصناعيين في البرازيل



باعتبارها مستودعات لوجستية ونتاجية لدخول الأسواق الأوروبية، ستحتاج الدول العربية إلى إعادة تنظيم نفسها للتأقلم مع الإعدادات الجديدة للوائح التجارة الخارجية المشككة بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وليس بالضرورة أن يعود ذلك بصعوبات أكبر على كافة القطاعات. إذ يمكن أن تشهد دخول أسهل للمنتجات الزراعية ذات الأصل العربي إلى المملكة المتحدة (التي لديها لوائح أقل تقييداً مقارنة بالاتحاد الأوروبي)، ما سيخلق فرصاً جديدة للبرازيل في مجال تطوير التقنيات الزراعية المحلية في الدول العربية. ويوجد أيضاً عامل آخر من شأنه توسيع حجم الفرص التجارية بين المملكة المتحدة والدول العربية (وخاصة مع منطقة الخليج العربي) ينبثق من قطاع الأمن والدفاع، إذ أن الدول العربية تعتبر من كبار المشترين للأدوات الأمنية المباعة من قبل المملكة المتحدة. ومن جانب آخر، يمكن لبعض العوائق أن تظهر؛ وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية التي يدين بها الاتحاد الأوروبي لبعض الدول العربية (اليمن، وسوريا، ولبنان بشكل خاص)، إذ إن المملكة المتحدة كانت من أكبر المساهمين بتلك المساعدات داخل الاتحاد الأوروبي، وبخروجها منه، وفي ظل المطالبات المحتملة لباقي دول الاتحاد بتجميع الجهود في سبيل تعافي الاقتصاد الأوروبي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، يمكن أن نتوقع هبوط في حجم الموارد الأوروبية المرسلة لمنطقة الدول العربية.

إن تفاقماً في سيناريو الوباء في أمريكا اللاتينية سيتسبب بتأخير الانتعاش الاقتصادي وزيادة الضغوط المالية على معظم دول تلك المنطقة. إلا أن زيادة أسعار البضائع، وعودة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول الناشئة، وكذلك البدء بإعطاء اللقاحات منذ بداية العام الحالي.. تعتبر عوامل إيجابية تدعم دول المنطقة على المدى القصير والمتوسط. ومؤخراً عانت بعض تلك الدول من ضغوط تضخمية، ناتجة عن زيادة أسعار البضائع، وانخفاض سعر صرف عملاتها المحلية، وانقطاعات في توريد بعض المنتجات. ومع تجاوز تلك الصعوبات واستمرار سياسات التحفيز الاقتصادي، ستبدي تلك الدول أداء يعبر إلى حد كبير عن قدراتها الذاتية التي لطالما أظهرتها على مدى السنوات الأخيرة.

تحافظ الصين على وتيرة قوية في الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي. استثماراتها في البنية التحتية جارية على قدم وساق، والطلب الخارجي في أعلى مستوياته، يوجد موجة كبيرة لتجديد المخزون في البلاد.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن كان انتخاب "جو بايدن" لرئاسة البلاد، سيزيد الضغط من أجل احترام استدامة الحقول الإنتاجية في البرازيل، وهو ما تم تجسيده بإنشاء منصب "المبعوث الخاص للمناخ"، فإن نفس هذه المطالبات والسياسات التي تسعى أمريكا لاتباعها في هذا المجال، تزيد الفرص للبرازيل، الدولة التي تدعو كثيراً للاستدامة والاقتصاد الحيوي، وكذلك للدول العربية التي تعتبر الترويج للاستدامة والاقتصاد الأخضر أحد أهم ركائز مشروع التنويع الخاص بها.

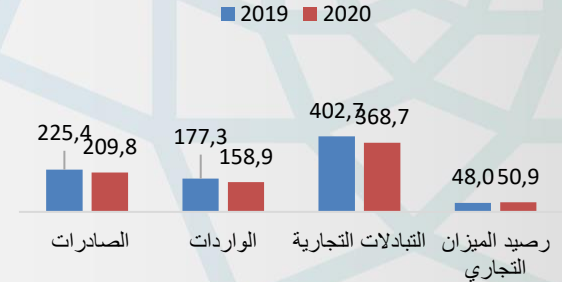


2- التجارة الخارجية

أ) البرازيل والعالم

وصلت الصادرات الإجمالية البرازيلية خلال عام 2020 إلى 209,92 مليار دولار (-6,1% مقارنة بسابقه)، في حين بلغت الواردات 158,93 مليار (-9,7%)، مسجلة بذلك تبادلات تجارية بقيمة 368,85 مليار دولار (-7,7%)، وميزان تجاري برصيد 50,99 مليار (+7%).

التجارة الخارجية للبرازيل مع دول العالم (متراكم 2020 – مليارات الدولارات)

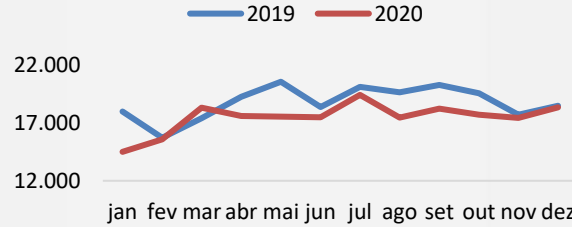


عاكسة الأداء الجيد للزراعة البرازيلية.. صادرات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية تصل في العام الحالي إلى 45,27 مليار، بنمو قدره 6% مقارنة بالعام 2019. في الوقت الذي تراجع فيه مبيعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية بنسبة 2,7% و 11,3% على التوالي، بعد أن وصلت قيمتهما إلى 48,85 و 114,9 مليار دولار.

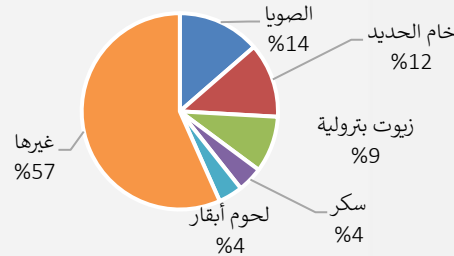


والواردات بدورها أيضاً سجلت هبوطاً في القيمة في كل من: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية. ونسبة الهبوط تلك بلغت 3,9%، 41,2%، 7,7% على التوالي، عند المقارنة بين عامي 2019 و 2020. حيث تم استيراد 4,12 مليار دولار لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، و 6,48 مليار للصناعات الاستخراجية، و 147,75 للصناعات التحويلية.

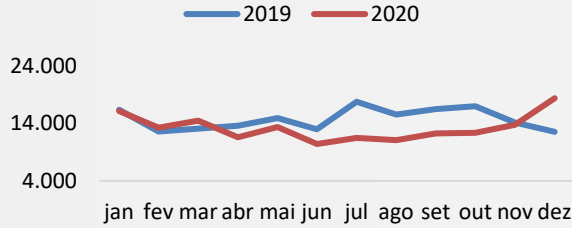
الصادرات البرازيلية إلى دول العالم (ملايين الدولارات)



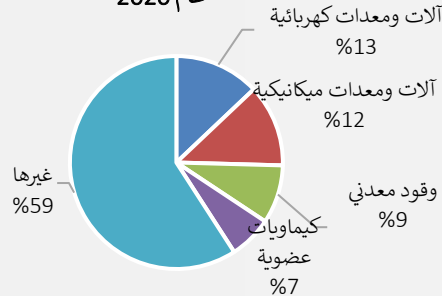
أبرز المنتجات المصدرة من البرازيل إلى دول العالم خلال عام 2020



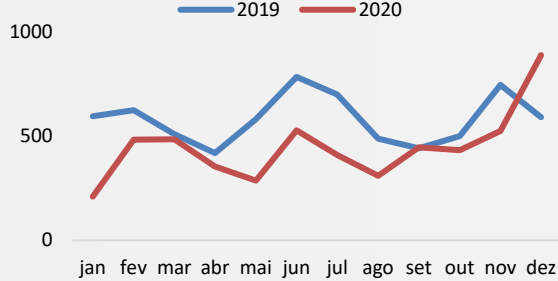
واردات البرازيل من دول العالم (ملايين الدولارات)



أبرز المنتجات المستوردة في البرازيل من دول العالم خلال عام 2020

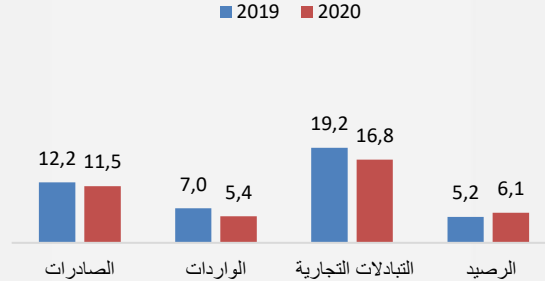


الواردات البرازيلية من الدول العربية
(ملايين الدولارات)



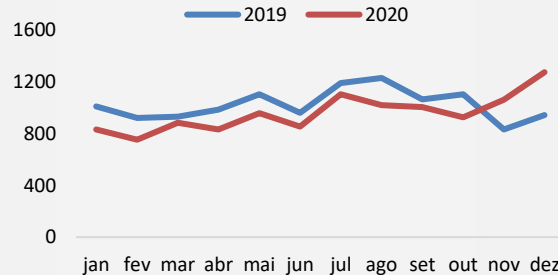
أما بخصوص المنتجات التي تم تبادلها بين البرازيل والدول العربية خلال عام 2020، فإن منتجات قطاع الزراعة والثروة الحيوانية تكفلت بما نسبته 16,5% من الإجمالي، ومنتجات الصناعات التحويلية 70,8%، والصناعات الاستخراجية 12,5%.

التجارة الخارجية للبرازيل مع الدول العربية
(القيم التراكمية في 2020 – مليارات الدولارات)



وأما من طرف الواردات، فتبرز لدينا الزيادة بنسبة 48,8% للواردات من دولة قطر، إذ وصلت إلى 503,26 مليون دولار، ومن الإمارات العربية المتحدة (+32,4%) بقيمة 733,97 مليون، و(+75%) من عمان حيث سجلت الصادرات من تلك الدولة 156,33 مليون، ومن الأردن وصلت الزيادة إلى 98% بعد أن تم استيراد ما يعادل 54,28 مليون دولار.

الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية
(ملايين الدولارات)



مع نهاية عام 2020 حجزت الدول العربية مكانتها كالثالث وجهة رئيسية للصادرات البرازيلية (11,48 مليار دولار)، وراة كل من الصين (67,69 مليار)، والولايات المتحدة الأمريكية (21,46 مليار)، وكخامس أهم الموردين للبرازيل (5,36 مليار دولار) مسبوقة بالصين (34,04 مليار)، والولايات المتحدة الأمريكية (24,12 مليار)، وألمانيا (8,60 مليار)، والأرجنتين (7,79 مليار). ومع ذلك، فإن جانبي الميزان التجاري مع الدول العربية (الصادرات والواردات) سجلا انخفاضاً بنسبة 6,3% و23,3% على التوالي، مقارنة بالأرقام المسجلة في العام 2019. في حين وصلت قيمة التبادلات التجارية الإجمالية بين المنطقتين خلال عام 2020 إلى 16,84 مليار دولار. وتشكل لدينا 6,11 مليار دولار كرصيد للميزان التجاري بين الطرفين، وهذا يمثل نمواً بنسبة 16,4% مقارنة برصيد عام 2019. والجدير بالذكر أنه رغم الهبوط في القيم التراكمية للصادرات والواردات خلال عام 2020، إلا أن كليهما شهد نمواً في الأشهر الأخيرة من العام.

من الضروري تسليط الضوء على الزيادة في الصادرات البرازيلية إلى الجزائر (16,2%) التي وصلت قيمتها نحو 1199,27 مليون دولار، وإلى المغرب (+43%) بإجمالي 671,28 مليون دولار، وإلى اليمن (+7,7%) بقيمة 367,43 مليون.

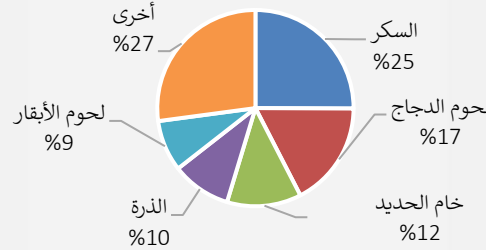


أبرز الشركاء في التجارة الخارجية بين البرازيل والدول العربية

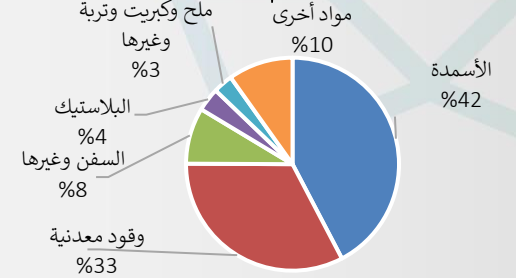
صادرات البرازيل			واردات البرازيل		
البلد	ملايين الدولارات	التباين % 19/20	البلد	ملايين الدولارات	التباين % 19/20
الإمارات	2.054,84	-8,7%	السعودية	1.577,53	-33,6%
السعودية	1.891,30	-6,7%	المغرب	1.118,28	+17,4%
مصر	1.757,14	-4,0%	الجزائر	770,13	-55,6%
الجزائر	1.199,27	16,2%	الإمارات	733,97	32,4%
عمان	737,32	-21,5%	قطر	503,26	48,8%
أخرى	3.837,61	-7,8%	أخرى	711,36	-36,2%
الإجمالي	11.477,49	-6,3%	الإجمالي	5.364,53	-23,3%

ولعل الذهب والصويا يستحقان أن يسلط عليهما الضوء من بين المنتجات التي صدرتها البرازيل إلى الدول العربية في عام 2020. فالأول بلغت قيمة صادراته 381,81 مليون دولار، بزيادة 47,4% مقارنة بالعام 2019، وأما الثاني فبلغت صادراته 323,12 مليون دولار بزيادة معبرة جداً وصلت إلى 68,7% وفقاً لنفس معيار المقارنة. وأما بالنظر إلى المواد المستوردة.. يستحق تسليط الضوء الزيادة بنسبة 17,19% في واردات المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية والتي تجاوزت مجتمعة عتبة 161,35 مليون دولار، ومستحضرات منتجات الخضراوات والفواكه والنبات التي وصلت إلى 30,83 بزيادة استثنائية 373,4% مقارنة بالعام 2019.

أبرز المنتجات المصدرة من البرازيل إلى الدول العربية خلال عام 2020



أبرز المنتجات التي استوردتها البرازيل من الدول العربية خلال عام 2020



أبرز المنتجات التي تصدّرها البرازيل إلى الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات		التباين %		
	القيمة التراكمية	ديسمبر 2020	القيمة التراكمية	ديسمبر/نوفمبر 20	ديسمبر 19/20
السكر	2.876,90	342,33	32,5%	21,4%	102,0%
لحوم الدجاج	1.992,88	192,49	-11,7%	18,8%	-7,9%
خام الحديد	1.405,92	83,96	-22,3%	-48,4%	-28,4%
الذرة	1.121,61	325,57	3,1%	103,6%	214,0%
لحوم الأبقار	968,32	49,43	-18,2%	-35,8%	-16,6%
الإجمالي	11.477,49	1.271,74	-6,3%	20,0%	35,3%

أبرز المنتجات المستوردة في البرازيل من الدول العربية

المنتج	ملايين الدولارات		التباين %		
	القيمة التراكمية	ديسمبر 2020	القيمة التراكمية	ديسمبر/نوفمبر 20	ديسمبر 19/20
الأسمدة	2.270,51	192,25	11,1%	-17,5%	45,1%
الوقود المعدني	1.757,01	119,63	-57,0%	-40,1%	-69,9%
السفن وغيرها	458,18	458,18	Zero em 2019		
البلاستيك ومشتقاته	190,48	37,06	0,4%	33,9%	234,6%
ملح وكبريت وتربة ..إلخ.	159,76	19,40	19,9%	146,7%	65,4%
الإجمالي	5.364,53	890,23	-23,3%	69,3%	50,3%

